

Distr.: General  
15 May 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 14 أيار/مايو 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم إثيوبيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة إليكم من وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، غيدو أندارغانتشو، بشأن المفاوضات الثلاثية بين إثيوبيا ومصر والسودان حول الملاء الأول لسد النهضة الإثيوبي الكبير وتشغيله سنويا (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تاي أتسكيسيلاسي أمدي  
السفير فوق العادة والمفوض  
الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة 14 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأبلغكم بحالة المفاوضات بين إثيوبيا ومصر والسودان بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. وهذه المفاوضات الثلاثية، وإن كانت صعبة لأسباب سأشرحها في هذه الرسالة والمذكرة المرفقة بها (انظر الضميمة)، فقد أتاحت فرصاً للبلدان الثلاثة لمناقشة المسائل التي تثير قلقها.

وبلدان حوض النيل تربط بينها واحدة من أعرق الروابط في تاريخ البشرية. فنحن حضارات عريقة يربط بينها هذا النهر العظيم برباط لا ينفصم. ونعتقد أن نهر النيل يمكن أن يحقق مستوى جديداً من الأخوة والتعاون من أجل الارتقاء بأحوال شعوبنا.

واسمحوا لي الآن أن أسلط الضوء بإيجاز على سبب قيام إثيوبيا ببناء سد النهضة الإثيوبي الكبير وعلى تاريخ المفاوضات الثلاثية مع مصر والسودان وواقعها الراهن والحقائق المتعلقة بها.

فبلدي، إثيوبيا، هو مصدر 86 في المائة من مياه النيل. ومع ذلك، فقد تمكنت مصر طوال ما يقرب من قرن من الزمان، من خلال معاهدات ذات أساس استعماري لم تكن إثيوبيا طرفاً فيها، من الحصول على نصيب الأسد من مياه النيل واستحدثت من عندياتها مفهوم "الحقوق التاريخية والاستخدام الراهن"، ولم تترك شيئاً للبلدان التسعة المتبقية المشاطئة للنهر.

وجوهر الأمر هو أن إثيوبيا كان يتوقع منها، ببساطة، أن تقوم بتوليد المياه وإيصالها، دون أن تمس يدها تلك المياه على الإطلاق. وهذا الوضع الجائر لا يمكن أن يستمر ويجب تصحيحه. ولهذا الغرض، أصدر بلدي تكليفاً ببناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، وهو مشروع حيوي ينطوي على إمكانات هائلة للتعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي والمنافع المتبادلة لبلدان المنطقة، بما فيها مصر نفسها.

إن بقاء وتنمية وازدهار إثيوبيا وشعبها أمورٌ يربطها رباطٌ لا فكاًك منه بقدرتنا على تنمية مواردنا المائية. وسيدرك أي زائر لإثيوبيا أن هناك حاجة ملحة إلى انتشال ملايين المواطنين في ثاني أكبر بلد أفريقي من حيث عدد السكان من براثن الفقر المدقع.

ولوضع هذا الأمر في سياقه الصحيح، نقول:

- إن مياه النيل تشكل أكثر من ثلثي المياه السطحية لإثيوبيا.
- على الرغم من أن إثيوبيا قد وهبت هذه الموارد المائية، فإنها تواجه حالات جفاف متكررة، وانعداماً حاداً في الأمن الغذائي، وعدم توافر ما يكفي من إمدادات المياه لتلبية احتياجات شعبها.
- لا يحصل أكثر من 65 مليون إثيوبي على الكهرباء، في حين أن جميع المصريين تقريباً يحصلون على الكهرباء. ونتيجة لذلك، يُضطر ما يقرب من ثلثي تلاميذ المدارس في إثيوبيا إلى البقاء في الظلام، ولا تزال ملايين النساء يقطعن مسافات طويلة لجلب المياه والحطب.
- يتزايد الطلب على الطاقة في إثيوبيا بنسبة 19 في المائة كل عام. وسد النهضة الإثيوبي الكبير له دور فعال في جهودنا الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي 2063.

• يؤدي عدم إمكانية الحصول على الطاقة إلى تفاقم زوال الغابات واستفحال ظواهر سيئة أخرى ويؤثر سلباً على حيوية نهر النيل - وهي مسألة يُفترض أنها تهم مصر أيضاً.

وسد النهضة الإثيوبي الكبير هو مشروع وطني تم بناؤه بمساهمات مباشرة من جميع الإثيوبيين دون غيرهم لأن مصر داومت على منع المؤسسات المالية الدولية من دعم بناء السد. وسيساعد استكمال السد على التخفيف من العجز المزمن في الطاقة، وسيؤدي دوراً حاسماً في حفز التنمية من خلال التصنيع، وهو أمر أساسي لتعزيز التنمية المستدامة والسلام والأمن.

وقد أوضحت إثيوبيا منذ البداية أن بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير يستند إلى حقوقها السيادية والمشروعة في استخدام مياه النيل وأنه لا يسبب ضرراً ذا شأن لبلدي المصب. وعلاوة على ذلك، وعلى عكس مصر، التي لم تتشاور مع إثيوبيا عندما شيدت السد العالي في أسوان وعندما قررت إخراج نهر النيل من مساره الطبيعي عبر ترعة السلام وقناة توشكا، أجرت إثيوبيا مناقشات مع كل من مصر والسودان طوال فترة بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير.

وقد داومت إثيوبيا، بوصفها عضواً في عصابة الأمم وعضواً مؤسساً للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، على تعزيز مفهوم الأمن الجماعي وتعددية الأطراف على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وعلى عكس التأكيدات المصرية المتكررة، وقفت إثيوبيا طوال تاريخها الدبلوماسي الطويل ضد النهج الأحادية الجانب.

وسعت إثيوبيا في الآونة الأخيرة، انطلاقاً من قناعاتها القوية، إلى إقامة تعاون عادل ومتوازن مع البلدان المشاطئة لنهر النيل من خلال مبادرة حوض النيل والاتفاق المتعلق بمشروع الإطار التعاوني لحوض نهر النيل. ومن ناحية أخرى، رفضت مصر، بسبب نهجها الأحادي المستمر، الأطر التعاونية على نطاق المنطقة بشأن نهر النيل وشيدت السد العالي في أسوان وشقت قنوات جديدة دون أي تشاور مع أصحاب المصلحة في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن مصر تجاهلت احتجاجات إثيوبيا في الأعوام 1956 و 1957 و 1980 و 1997 التي اعترضت فيها على الضرر الكبير اللاحق بإثيوبيا وغيرها من الدول المشاطئة لنهر النيل بسبب إنشاءات البنية التحتية للمياه في مصر.

وفي المناقشات الثلاثية الجارية بشأن ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير وتشغيله سنوياً، يسترشد موقف إثيوبيا بالمبادئ المقبولة المتمثلة في الانتفاع المنصف والمعقول وعدم التسبب في أي ضرر ذي شأن، فضلاً عن التعاون، على النحو المنصوص عليه في إعلان المبادئ الذي وقعته إثيوبيا والسودان ومصر في آذار/مارس 2015. وعلاوة على ذلك، اتخذت إثيوبيا التدابير الهامة التالية بروح التعاون وبهدف ضمان الشفافية وبناء الثقة في السد:

• أولاً، بادرت إثيوبيا، بطريقة غير مسبقة، إلى إنشاء لجنة خبراء دولية في عام 2011 ودعت مصر والسودان، مما مكنتها من المشاركة في تقييم وثائق تصميم ودراسة سد النهضة الإثيوبي الكبير. كما قبلت إثيوبيا، بحسن نية، توصيات اللجنة وطبقتها، الأمر الذي أعربت مصر والسودان عن تقديرهما له، على النحو المسجل في إعلان المبادئ.

• ثانياً، استناداً إلى إعلان المبادئ، الذي يوجه تصرف الأطراف الثلاثة حيال الملء الأول والتشغيل السنوي لسد النهضة الإثيوبي الكبير، فقد يسرت إثيوبيا، إلى جانب بلدي المصب المشاطئة، أعمال لجنة الخبراء الوطنيين الثلاثية. غير أن عمل اللجنة تعطل بسبب إصرار مصر على

الاستناد إلى "الحقوق التاريخية والاستخدام الراهن" كخط أساس لإجراء الدراستين اللتين أوصت بهما لجنة الخبراء الدولية.

• ثالثاً، بادرت إثيوبيا إلى إنشاء آلية أخرى، هي مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة، التي تتألف من خمسة خبراء من إثيوبيا ومصر والسودان في عام 2018. وكلفت مجموعة العمل بوضع سيناريوهات مختلفة للماء الأول والتشغيل السنوي لسد النهضة الإثيوبي الكبير. وعلى الرغم من موقف مصر المتصلب والأحادي الجانب، لا تزال إثيوبيا ملتزمة بالتعاون والتوصل إلى اتفاق يعود بفوائد متبادلة.

وفيما يتعلق بمشروع الوثيقة التي ادعت مصر أنها وقعت عليها بالأحرف الأولى في شباط/فبراير 2020، من الأهمية بمكان ملاحظة أن المفاوضات الثلاثية بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير لم تسفر عن أي اتفاق. وخلال عملية التفاوض، وعلى الرغم من طلب إثيوبيا تأجيل الاجتماع الذي كان مقرراً عقده في 27 و 28 شباط/فبراير 2020، فقد أجريت المشاورات في غيابها.

وفي الاجتماعات السابقة، كانت هناك خلافات لم تحل بعد بشأن مسائل ذات أهمية أساسية لها عواقب بعيدة المدى على مصالح إثيوبيا وتتعارض مع إعلان المبادئ: أولاً، الحد بشدة من قدرة سد النهضة الإثيوبي الكبير على توليد الكهرباء؛ ثانياً، وضع قواعد غير عملية لملاء السد وتشغيله تخالف الممارسات المقبولة؛ ثالثاً، تجاوز نطاق المفاوضات بشأن السد وإعاقة حقوق الأجيال الحالية والمقبلة من خلال تفويض التنمية في بلدان المنبع؛ رابعاً، تفويض حق إثيوبيا السيادي في تشغيل سددها الخاص بها؛ خامساً، طرح اتفاق لتقاسم المياه يهمل الاتفاق المتعلق بمشروع الإطار التعاوني لحوض نهر النيل، ويتجاهل حقوق البلدان الأخرى المشاطئة لنهر النيل التي يبلغ مجموع سكانها أكثر من 250 مليون نسمة.

فنه نهر النيل ملك لجميع دول الحوض. وبناء على ذلك، بذلت إثيوبيا على مدى العقدين الماضيين جهوداً حثيثة للتوصل إلى اتفاق على نطاق الحوض بشأن استخدام نهر النيل، وأساساً إطلاق مبادرة حوض النيل في عام 1999 وتوقيع الاتفاق المتعلق بمشروع الإطار التعاوني لحوض نهر النيل في عام 2010.

والاتفاق المتعلق بمشروع الإطار التعاوني لحوض نهر النيل هو الأداة الوحيدة القابلة للتطبيق لترتيب عادل لتقاسم المياه يحقق التوازن الصحيح وينهي النهج الاحتكاري الذي تتبعه مصر منذ قرن من الزمان إزاء نهر النيل. ويلزم تصديق بلدين آخرين لكي يدخل الاتفاق حيز التنفيذ، وفي نهاية المطاف تمكين البلدان المشاطئة لنهر النيل من التمتع بالحقوق في الانتفاع المنصف والمعقول بمياه النيل وإنشاء لجنة دائمة للحوض. ويتعين على مصر أن تكف عن عرقلتها التي لا تلتزم، وأن تتقبل التعاون، وأن تنضم إلى الجهود المبذولة على نطاق الحوض لفتح صفحة جديدة في إدارة مياه النيل واستخدامها.

وستواصل إثيوبيا جهودها الدؤوبة لضمان نجاح المفاوضات الثلاثية، بغية بناء الثقة بين جميع بلدان المصب. وبهذه الروح، قدم رئيس الوزراء، أبي أحمد، في 10 نيسان/أبريل 2020 اقتراحاً بشأن الخطوات المقبلة لكي ينظر فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، على الرغم من أننا جميعاً في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد نوقش مضمون اقتراح إثيوبيا وتم الاتفاق عليه خلال المفاوضات الثلاثية السابقة. وبالتالي، فإن قرار إثيوبيا أن تبدأ في حجز المياه في خزان سد النهضة الإثيوبي الكبير يتمشى مع إعلان المبادئ و "الالتزام القانوني الدولي" لإثيوبيا.

وكما أبرزت المذكرة المرفقة أيضا، أود أن أؤكد من جديد أن سد النهضة الإثيوبي الكبير هو مشروع وطني ساهم فيه الإثيوبيون من جميع مناحي الحياة من مواردهم الضئيلة، آملين في أن يساعدهم على التغلب على الفقر المدقع. وهو مشروع يحقق بالمثل العديد من المزايا لبلدي المصب، منها التحكم في الفيضانات، وتنظيم تدفق المياه، وتلبية الطلب على الطاقة في المنطقة. وينبغي تبنيه كمشروع يجمع بين البلدان الثلاثة ويحقق لها فوائد متعددة، ولا يشكل بأي حال من الأحوال تهديدا لأمن المنطقة. والمسائل المتبقية المتعلقة بالسد هي مسائل فنية يمكن حلها عن طريق المفاوضات الثلاثية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع مصر على مواصلة المفاوضات في المنتدى الثلاثي بشأن المسائل التي لم تحل بعد للتوصل إلى مخرجات متفق عليها بصورة متبادلة. وينبغي لمصر أيضا أن تتأقلم مع الواقع الجديد وأن تصدق على الاتفاق المتعلق بمشروع الإطار التعاوني لحوض نهر النيل وأن تعمل مع جميع البلدان المشاطئة لنهر النيل لضمان الإدارة والتنمية المستدامتين على المدى الطويل لمياه النيل المشتركة.

وأخيرا، أود أن أؤكد لكم أن إثيوبيا ما زالت ملتزمة بالتوصل إلى نتيجة عادلة ترضي الجميع.

(توقيع) غيدو أندراغاتشو

وزير الخارجية

## ضميمة

## مذكرة

## موجز تنفيذي

- 1 - تتضمن هذه المذكرة معلومات صحيحة عن المفاوضات بين إثيوبيا ومصر والسودان حول سد النهضة الإثيوبي الكبير (سد النهضة). كما تصحح المغالطات الواقعية والقانونية المنشورة بشأن هذه المسألة.
- 2 - فإثيوبيا تساهم بنسبة 86 في المائة في مياه النيل. وسد النهضة هو أول سد كهرومائي كبير تبنيه إثيوبيا على نهر النيل. وعلى عكس ادعاء مصر، فإن هذا السد، بوصفه سداً كهرومائياً، لا يسبب ضرراً ذا شأن لبلدي المصب. وعلى الرغم من أن إثيوبيا هي المصدر الرئيسي لنهر النيل، فإنها لم تستخدم هذا المورد. والسد غير مستهلك للمياه وهدفه هو تقليل عجز الطاقة الحاد في البلد، وتخفيف حدة الفقر المدقع، وتلبية الاحتياجات الماسة لشعبه. وسيوفر السد أيضاً فوائد كبيرة لمصر والسودان وسييسر التكامل الإقليمي.
- 3 - ولا يحصل أكثر من 65 مليون إثيوبي على الكهرباء. إذ يقل إجمالي إنتاج إثيوبيا من الطاقة عن 4 500 ميغاواط، كما أن الطلب المتزايد على الطاقة يزيد حالياً من انعدام الأمن في مجال الطاقة. وغالبية الطاقة في إثيوبيا تُستمد من الكتلة الأحيائية مما يؤدي إلى إزالة الغابات وتدهور البيئة والأراضي.
- 4 - ولا تمتلك إثيوبيا قدراً كبيراً من موارد المياه الجوفية أو طبقات المياه الجوفية، وهي، بوصفها بلداً غير ساحلي، لا منفذ لها على البحر لتحتلية المياه كما تفعل مصر. وبسبب تغير المناخ، أصبح الجفاف وعدم انتظام الأمطار ظاهرتين مستمرتين في إثيوبيا. ونتيجة لذلك، تشكل المجاعة تهديداً مستمراً ويعتمد حوالي 8 ملايين شخص على المساعدة الإنسانية الطارئة السنوية.
- 5 - ونهر النيل ملك لجميع دول الحوض. وبالتالي، يجب على مصر أن تعترف بالحقوق الأساسية للدول المشاطئة الأخرى في استخدام هذا المورد. وإثيوبيا لها حق مشروع في تنمية واستخدام مواردها المائية. وإصرار مصر على الإبقاء على المعاهدات الاستعمارية الجائرة هو العائق الرئيسي أمام الاستخدام المنصف والمعقول لمياه النيل. فإثيوبيا ليست طرفاً في تلك المعاهدات، التي لا تخصص حصّة من المياه لبدان المنبع المشاطئة.
- 6 - وفي المفاوضات الثلاثية بشأن سد النهضة مع مصر والسودان، تمثلت إثيوبيا امتثالاً تاماً للمبادئ المقبولة المتمثلة في الاستخدام المنصف والمعقول للمجاري المائية العابرة للحدود وللالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن وبالتعاون. وعلى النقيض من ذلك، لم تقبل مصر قط هذه المبادئ أثناء قيامها ببناء هياكل أساسية كبيرة للمياه على نهر النيل.
- 7 - وقد شرعت إثيوبيا، أملاً منها في تغيير هذه الممارسة الجائرة وتوخياً لبناء الثقة مع بلدي المصب، في إنشاء آليات ثلاثية مختلفة بشأن سد النهضة وقامت بدعمها وتيسيرها، وبتنسيقها بطرق أخرى. وتشمل هذه الآليات: إنشاء لجنة الخبراء الدولية المعنية بسد النهضة، ولجنة الخبراء الوطنيين الثلاثية المعنية بسد النهضة، واعتماد إعلان المبادئ بشأن سد النهضة، وإنشاء مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة المعنية بسد النهضة. وأظهرت إثيوبيا التزامها بتعزيز التعاون وتحقيق نتائج ترضي الجميع خلال المفاوضات الثلاثية. وعلى الرغم من أن إثيوبيا يمكن أن تملأ السد في غضون عامين، فقد وافقنا مراعاةً منا لشواغل

بلدي المصب، على ملء السد على مراحل قد تستغرق من أربع إلى سبع سنوات. وقد قبلت مصر هذا الجدول الزمني لملئه.

8 - ومما يؤسف له أن ردود مصر على المبادرات حسنة النية لإثيوبيا لم تكن جادة أو قائمة على المعاملة بالمثل. فقد دأبت مصر على التقدم بطلبات استهدفت أولاً تطويل العملية وتعويقها وتأخيرها إلى أقصى حد ممكن ولأطول فترة ممكنة، وثانياً تحويل آليات التشاور هذه إلى مسارات للتأييد المباشر وغير المباشر في نهاية المطاف لسيطرة مصر وهيمنتها على استخدام مياه النيل.

9 - وتعتقد إثيوبيا اعتقاداً راسخاً أن هناك سبباً لمعالجة الشواغل التي قد تنشأ فيما يتعلق بالسد. فأولاً، يمكن أن تسفر المفاوضات الثلاثية الجارية حالياً عن نتيجة ناجحة. ثانياً، لم يستخدم بعد خيار الوساطة أو التوفيق أو المناقشة بين رؤساء الدول والحكومات المنصوص عليه في إعلان المبادئ بشأن سد النهضة. وعلاوة على ذلك، يمكن اللجوء إلى مبادرة حوض النيل أو الاتحاد الأفريقي للتوصل إلى حل إقليمي. ومع ذلك، فإن أي معلومات مضللة تفيد بأن المفاوضات قد اكتملت وأن الوساطة قد جرت هي معلومات بعيدة عن الحقيقة. فلم تكتمل المفاوضات ولم يُدع أي وسيط كما يقتضي إعلان المبادئ. ولم تؤد الولايات المتحدة والبنك الدولي سوى دور المراقب خلال المفاوضات الأخيرة.

10 - وموقف مصر الذي يطالب إثيوبيا بالتوقيع على وثيقة لم يتفق عليها الأطراف هو موقف غير مقبول. ولا تزال إثيوبيا ملتزمة بإيجاد حل دائم من خلال مفاوضات مرضي الجميع، ولن ترسخ لصفحة جائزة وغير معقولة. وتؤيد إثيوبيا المبادئ المقبولة بشأن استخدام الموارد المائية العابرة للحدود. كما تؤيد الآليات الإقليمية التي تشمل جميع بلدان حوض النيل، وهي مستعدة لحل أي نزاع عن طريق التفاوض.

11 - وسياسة إثيوبيا الثابتة هي الاعتراف بحق جميع البلدان المشاطئة في الاستفادة المنصفة والمعقولة من نهر النيل. وقد تجلّى التزام إثيوبيا بهذا المبدأ بوضوح طوال المفاوضات الثلاثية.

12 - وتجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا ما فتئت منذ التسعينيات تقود عملية إنشاء إطار إقليمي، بالتعاون مع جميع البلدان المشاطئة لنهر النيل، بدعم مالي وتقني من المجتمع الدولي. وكان الهدف من ذلك هو وضع ترتيب جديد لإدارة المياه على نطاق الحوض من شأنه أن يمكن من إدارة وتنمية موارد مياه النيل على أساس القواعد والإنصاف والاستدامة والتعاون. ومن شأن هذا الترتيب أن يعود بالفائدة على الجميع في الوقت الذي يعزز فيه السلم والأمن في المنطقة. وقد جرى السعي إلى تحقيق ذلك من خلال مبادرة حوض النيل التي دعمت المفاوضات الرامية إلى وضع نظام قانوني جديد لحوض النيل، وهو اتفاق الإطار التعاوني لحوض نهر النيل.

13 - وقد تعثر هذا الجهد الجماعي للبلدان المشاطئة لنهر النيل بسبب عناد مصر المستمر. فبعد ثلاثة عشر عاماً من المفاوضات حول اتفاق الإطار التعاوني، طالبت مصر بقبول ما تزعمه لنفسها من "حقوقها التاريخية واستخداماتها الراهنة" - وهي عبارة ملطّفة معناها السيطرة الكاملة على مياه النيل وامتلاك حق الفيتو على مشاريع بلدان المنبع - كشرط للتوقيع على الاتفاق. وعلى الرغم من الموقف غير المقبول لمصر، وقعت الدول الست على اتفاق الإطار التعاوني. وحتى الآن، صدقت أربعة بلدان على الاتفاق، ومن ثم، لا يلزم سوى تصديقين إضافيين لإنشاء لجنة دائمة للحوض.

14 - وتأسف إثيوبيا للتصعيد غير المبرر للمسائل، ولحملة التضليل، والتسييس المفرط لعملية فنية تخص مرفقا أساسيا وحيدا للمياه بُني حصرا من خلال المساهمات المباشرة لمواطني إثيوبيا الفقراء على أمل انتشالهم من براثن الفقر المدقع.

15 - وإثيوبيا، بوصفها دولة لها تاريخ ثابت بالأدلة مع تعددية الأطراف ولها ممارسة راهنة لتلك التعددية، ستواصل الحوار الأخوي لمعالجة المسائل المتبقية بشأن سد النهضة من خلال المفاوضات الثلاثية الجارية. وفي الختام:

- تؤكد إثيوبيا من جديد أن جميع الشواغل المشروعة المتصلة بسد النهضة يمكن معالجتها من خلال المفاوضات الفنية في نطاق مسألة الملء الأول للسد وتشغيله السنوي على النحو المنصوص عليه في إعلان المبادئ.
- لإثيوبيا حق مشروع في بدء حجز المياه خلف السد وفقا لخطة الملء المرحلية التي قدمت إلى مصر والسودان.
- ينبغي تشجيع مصر على التوقيع والتصديق على اتفاق الإطار التعاوني بشأن نهر النيل وبذل جهد لتعزيز الآليات الإقليمية.



## مذكرة

أيار/مايو 2020

- 1 - تتضمن هذه المذكرة معلومات صحيحة عن المفاوضات المتعلقة بسد النهضة. وتقدم إثيوبيا في هذه المذكرة معلومات دقيقة عن حالة استخدام نهر النيل والعقبات الحقيقية التي تعترض المفاوضات الثلاثية بشأن سد النهضة والتعاون على نطاق الحوض.
- 2 - وسد النهضة هو مشروع وطني يجري بناؤه حالياً بمراد شعبي إثيوبيا وحكومتها. وقد دعت إثيوبيا، عقب إطلاق المشروع في عام 2010، مصر والسودان إلى إجراء مشاورات وشرعت في إنشاء مجموعة من المنابر لهذا الغرض. بيد أن التقدم في المفاوضات قد أعيق بسبب العقبات التي ألقته مصر في طريقها.
- 3 - فلا تزال مصر تسعى إلى أن تفرض، بشكل مباشر أو غير مباشر، ما تدعيه لنفسها من "حقها التاريخي واستخدامها الراهن"، على البلدان المشاطئة لنهر النيل. واستخدام مصر للمياه في الماضي والحاضر هو نتيجة لمعاهدات استعمارية بشأن المياه لم تكن إثيوبيا طرفاً فيها. وقد اعترضت إثيوبيا مرارا على هذه المعاهدات وعلى الهياكل الأساسية للمياه التي شيدت في مصر دون تشاور مع بلدان المنبع المشاطئة ودون مراعاة حصتها من المياه.
- 4 - ولا تزال إثيوبيا ملتزمة باستكمال المفاوضات بشأن المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالماء الأول للسد وتشغيله. وستكثف أيضا جهودها لتعزيز الآلية الإقليمية التي تضم جميع بلدان حوض النيل.

## أولا - مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير

- 5 - سد النهضة الإثيوبي الكبير هو سد للطاقة الكهرومائية. وقد بدأ بناء السد في كانون الأول/ديسمبر 2010. وكانت إثيوبيا قد شرعت في التخطيط لبناء سد على النيل الأزرق في الخمسينيات من القرن الماضي وجرت بعد ذلك دراسات في الستينيات والتسعينيات. وفي الآونة الأخيرة، في عام 2007، أجرت إثيوبيا والسودان ومصر دراسة جدوى أولية للسد بوصفه مشروعاً مشتركاً متعدد الأغراض. وقاد خبير مصري الدراسة المشتركة تحت رعاية برنامج العمل الفرعي لشرق النيل التابع لمبادرة حوض النيل.
- 6 - والتكوين الحالي للسد، بما في ذلك حجمه وطاقته التخزينية البالغة 74 مليار متر مكعب، هو نتيجة لدراسة أمثلية تستند إلى احتياجات إثيوبيا من الطاقة، وإلى تحليل هيدرولوجي، وإلى النظر في تأثير تغير المناخ. وفي عام 2013، أعلنت لجنة الخبراء الدولية التي كانت مصر ممثلة فيها أن "حجم السد يتسق مع تدفق المياه الآتي في موقعه".
- 7 - وشكوى مصر من حجم السد هو تراجعٌ منها عما أقرت به عبر محفل رسمي في لجنة الخبراء الدولية. ومن حيث حجم الخزان؛ تقل الطاقة التخزينية لسد النهضة (74 مليار متر مكعب) عن نصف الطاقة التخزينية للسد العالي المصري في أسوان ببحيرة ناصر، التي هي واحدة من أكبر البحيرات الصناعية في العالم (تبلغ سعتها التخزينية من المياه 162 مليار متر مكعب). ولا يكون سد النهضة أكبر مشروع للطاقة الكهرومائية في أفريقيا إلا إذا قيست طاقته التخزينية الجاهزة.

8 - وسيعود سد النهضة بالفائدة على إثيوبيا وبلدي المصب بعدة طرق. فهو سيؤدي إلى ما يلي: '1' تحسين توافر الطاقة في إثيوبيا؛ '2' تنظيم تدفق المياه مما يحسن إدارة المياه لأغراض الري وغيرها من استخدامات المياه في السودان ومصر؛ '3' السماح بتحسين إدارة الرواسب مما يقلل من تكلفة كشط قنوات الري ويزيد من عمر سدود بلدان المصب؛ '4' إتاحة ادخار المياه وتجنب الفاقد منها بسبب التسرب والتبخر؛ '5' زيادة الطاقة في محطات الطاقة الحالية في سدود الرصيرص وسنار ومروري في السودان؛ '6' الاستخدام كمصدّ ضد الظواهر القصى الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف، والانخفاض الصافي في انبعاثات غازات الدفيئة؛ '7' تعزيز التكامل الاجتماعي - الاقتصادي الإقليمي؛ '8' زيادة سعة تخزين المياه في المنطقة بمقدار 60 مليار متر مكعب وزيادة القدرة الجاهزة للطاقة بمقدار 5 150 ميغاواط؛ '9' زيادة أمان السد العالي في أسوان من الفيضانات الكبرى المتتالية. ومن ثم، فإن سد النهضة يُعتبر أحد المشاريع القارية لتعزيز التكامل الإقليمي في إطار مشروع تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

9 - والكلام عن الآثار الناجمة عن سد النهضة لا أساس له من الصحة ومبالغ فيه ولا صلة له بمشروع إثيوبيا. والادعاء بأن تقلص تدفق المياه في نهر النيل بسبب مشروع سد النهضة سيؤدي إلى فقدان أراض زراعية ومكاسب اقتصادية في مصر هو ادعاء خاطئ ومضلل في أساسه. وفضلا عن ذلك، فقد بُني السد العالي في أسوان لضمان توفير المياه بشكل مستدام والتغلب على نقص المياه في فترات التدفق المنخفض للمياه في نهر النيل. وكلما كان تدفق المياه في النهر منخفضا، يوفر السد العالي المياه من مخزونه. فخلال فترات الجفاف التي حدثت في الثمانينيات والتي انخفض بسببها تدفق المياه في النهر إلى أقل من المتوسط، تعرضت مصر لأضرار لا تذكر بسبب خزانها خلف السد العالي. وعلى النقيض من ذلك، لقي أكثر من مليون إثيوبي حتفهم في المجاعات الناجمة عن فترات الجفاف.

10 - والزيادة المزعومة في ملوحة التربة في مصر ناجمة عن سوء إدارة المياه والاعتماد على الري بالغمر. وتؤدي إلى تفاقم هذه الملوحة أيضا آثارُ تغير المناخ وسوء الممارسات الزراعية في مصر. ولا يمكن عزوها إلى سد النهضة.

11 - والأهم من ذلك أن استخدام مصر الحالي لنهر النيل يستند إلى معاهدات استعمارية غير عادلة تقضي على حقوق بلدان المنبع. وتجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا لم تكن قط طرفا في المعاهدات واعترضت مرارا على الهياكل الأساسية للمياه التي شيدت في مصر. وتؤكد إثيوبيا من جديد أن استخدام المياه الحالي في مصر ليس له أي تأثير على حصة إثيوبيا العادلة والمشروعة والمنصفة من مياه النيل.

## ألف - الملء الأول لسد النهضة

12 - إن إثيوبيا لها الحق في ملء سد النهضة وتشغيله عن طريق الامتثال لمبادئ الانتفاع المنصف والمعقول والالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن. وبموجب المبدأ الخامس من إعلان المبادئ، وافقت البلدان الثلاثة على الاستفادة من نتائج الدراساتتين اللتين أوصت بهما لجنة الخبراء الدولية بشأن المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالملء الأول والتشغيل السنوي لسد النهضة بالتوازي مع بناء السد.

13 - ويطلب إعلان المبادئ من البلدان إجراء الدراساتتين والاتفاق على المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالملء الأول والتشغيل السنوي في غضون خمسة عشر شهرا. وعندما أصبح من الواضح أن هذه المهام لا يمكن الاضطلاع بها في غضون الوقت المخصص بسبب أحيال التعطيل التي كانت تتبعها

مصر ومواقفها غير المتسقة، كان بإمكان إثيوبيا أن تحتج بانتهاء سريان الجدول الزمني وتوقف المفاوضات. وبدلاً من ذلك، وانطلاقاً من روح من التعاون وحسن الجوار، واصلت إثيوبيا الحوار واقترحت إنشاء مجموعة العمل البحثية المستقلة لوضع سيناريوهات للماء الأول والتشغيل السنوي للسد. ولم تتجح المجموعة في مهمتها بسبب النهج التعطيلي المستمر الذي تتبعه مصر. ويفترض ألا يساء استخدام النهج التعاوني الذي تبديه إثيوبيا وما تظهره من حسن نوايا.

14 - وتفسير مصر لإعلان المبادئ غير صحيح. فالإعلان ينص على أن الملاء الأول للسد سيكون بالتوازي مع التشييد. وقد صمم السد بطريقة تتيح الإدارة المتزامنة لعمليتي التشييد والملاء. وبالتالي، فإن ملاء السد هو جزء من التشييد. وقد أُبلغ هذا الأمر إلى مصر أثناء اجتماعات لجنة الخبراء الدولية وتجدر الإشارة إلى أن مصر أبرمت إعلان المبادئ وهي على علم تام بهذا الطرف. ولذلك، فعندما ينص إعلان المبادئ على إجراء أعمال التشييد بالتوازي مع إجراء الدراسات والانتفاق على المبادئ التوجيهية والقواعد، فإنه يعترف بأن ملاء السد هو جزء من التشييد الذي يتعين خلاله الانتهاء من الدراسات ومن وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالملاء. ولذلك، فإن إثيوبيا لها الحق في ملاء السد بطريقة تمثل لمبادئ الانتفاق المنصف والمعقول وعدم التسبب في ضرر ذي شأن.

15 - ولم تتجح المنابر التي أنشئت للاتفاق على المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالملاء الأول والتشغيل السنوي للسد بسبب رفض مصر التوصل إلى تسوية مقبولة. ومن الواضح أن مصر لا يمكنها أن تُفلح في تمرير مواقف متناقضة، أولاً بإعاقة تقدم المفاوضات ثم بعرقلة ملاء السد.

#### باء - ملاء سد النهضة في المرحلة الأولى

16 - لقد توقفت المفاوضات الثلاثية بشأن سد النهضة بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية. وكان السد قد بلغ الشوط الذي يتعين فيه تنفيذ المرحلة الأولى من حجز المياه في موسم الأمطار لعام 2020. وبالنظر إلى تعذر إبرام القواعد والمبادئ التوجيهية برمتها في مثل هذا الوقت القصير، قدمت إثيوبيا في 10 نيسان/أبريل 2020 عرضاً إلى السودان ومصر للاتفاق على ملاء السد في المرحلة الأولى (إلى ارتفاع 595 متراً فوق مستوى سطح البحر). وقد قُدم الاقتراح تمشياً مع التفاهم الذي تم التوصل إليه مع السودان ومصر خلال المفاوضات الثلاثية السابقة انطلاقاً من روح من حسن النوايا لتمهيد الطريق للتعاون. وقد رفضت مصر هذا العرض كما هو متوقع.

17 - وسوف يستغرق الملاء في المرحلة الأولى عامين، وسيسمح لخزان السد بالاحتفاظ بـ 18,4 مليار متر مكعب من المياه. والهدف من هذا التخزين هو بدء اختبار محطة توليد الطاقة - أي الإطلاق الفعلي للمياه في اتجاه المصب. وعلاوة على ذلك، يتم حجز المياه في غضون عامين بواقع 4,9 مليار متر مكعب في السنة الأولى و 13,5 متر مكعب في السنة الثانية. وهذا القدر المحتجز من مياه النيل الأزرق المتدفقة التي يبلغ متوسط حجمها 49 مليار متر مكعب لا يسبب ضرراً ذا شأن في خزانات بلدي المصب. وعلاوة على ذلك، فإن قواعد الملاء في المرحلة الأولى لم تضعها إثيوبيا. بل هي مستمدة من الأجزاء غير الخلاقية من جملة 'الخطوط الإرشادية والقواعد' التي وضعتها البلدان الثلاثة.

18 - وكما هو مبين أعلاه، ليس على إثيوبيا التزام قانوني بطلب موافقة مصر على ملاء السد. وعلاوة على ذلك، فإن احتجاز 18,4 مليار متر مكعب من المياه في جولتين لا يسبب ضرراً ذا شأن لمصر.

ولذلك، فإن إثيوبيا تمتلك امتثالا كاملا لإعلان المبادئ، وقد قامت ببادرة رائعة وسخية بعرضها اتفاقا على مصر.

## ثانيا - طلب إثيوبيا على المياه وموردها المائي

19 - لا يزال الجفاف المتكرر وشح المياه الشديد يسببان أضرارا جسيمة لسبل العيش والصحة البدنية والنفسية للإثيوبيين. ونظرا لعدم وجود هياكل أساسية كافية لتنمية موارد المياه، فإن زراعة الكفاف في إثيوبيا تعتمد اعتمادا كاملا على الأمطار غير المنتظمة، كما أن النقص في إنتاج الحبوب قد أجبر البلد على الاعتماد على المساعدة الأجنبية. وفي إثيوبيا، جرت العادة على أن تحدث مجاعة عقب فترات الجفاف تؤدي بحياة الملايين وتعرض عشرات الملايين لسوء التغذية.

20 - ويشكل تدهور الأراضي، وزوال الغابات، واستنفاد الموارد المائية، وتفشي الحشرات التي تدمر المزارع الخاصة بمزارعي الكفاف تهديدات وجودية لإثيوبيا. وعدم تطور الهياكل الأساسية للمياه يعوق بشدة قدرة إثيوبيا على التكيف في مواجهة تغير المناخ والنمو السكاني والتوسع الحضري. وسكان إثيوبيا، الزراعيون والرعيون في معظمهم، هم ضحايا دائمون لانعدام الأمن المائي.

21 - ولا يحصل 65 مليون إثيوبي على الكهرباء في حين يتمتع جميع سكان مصر بإمكانية الحصول على الكهرباء. وينمو الطلب على الطاقة في إثيوبيا بنسبة 19 في المائة كل عام. والموارد المحلية الأكثر جدوى لتلبية هذا الطلب على الطاقة هي موارد المياه في البلد. وتبلغ الطاقة الكهربائية الجاهزة في إثيوبيا حاليا 4 425 ميغاواط. وسيضيف سد النهضة عند اكتماله طاقة جاهزة قدرها 5 150 ميغاواط. ولا مفر لإثيوبيا من تسخير مواردها المتاحة لتوسيع قطاع الطاقة فيها من أجل تحقيق أمن الطاقة. ولا يمكن تحقيق الإمكانيات الاقتصادية لإثيوبيا التي يتوقف عليها بقاء شعبها إلا من خلال توفير الطاقة الكافية لتحسين الزراعة وتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي من خلال التصنيع.

22 - وعلى الرغم من أن إثيوبيا هي مصدر 86 في المائة من مياه النيل، فهي معرضة أكثر من مصر لشح المياه الشديد ولمستوى حرج من الإجهاد المائي. فأكثر من 60 في المائة من مساحة إثيوبيا هي أراض جافة بدون موارد مائية تحفظ الحياة. وسيصل عدد سكان إثيوبيا في عام 2040 إلى 165 مليون نسمة وسيبلغ نصيب الفرد من المياه حينها ما يقدر بـ 685 مترا مكعبا في السنة. وفي العام نفسه، سيكون نصيب الفرد من المياه المتاحة في الجزء الأوسط والشرقي من إثيوبيا أقل من 390 مترا مكعبا في السنة.

23 - وعلى النقيض من ذلك، تتمتع مصر بالكثير من موارد المياه الجوفية ولديها إمكانية الحصول على مياه البحر التي يمكن تحليتها واستخدامها. وإثيوبيا ليست عرضة لآثار تغير المناخ فحسب، بل إن مواردها المائية الجوفية ليست كبيرة أيضا. وإثيوبيا، بوصفها بلدا غير ساحلي، ليس لديها مياه بحرية تستطيع تحليتها. ولذلك، لا غنى عن تنمية حوض النيل، الذي يوجد فيه أكثر من ثلثي الموارد المائية لإثيوبيا، لضمان أمن المياه والغذاء والطاقة.

24 - وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على الطاقة ضروري لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي 2063، مما يجعل الانتهاء من سد النهضة أمرا بالغ الأهمية.

## ثالثا - المشاورات الثلاثية حول سد النهضة

25 - عقب الإطلاق الرسمي لسد النهضة في نيسان/أبريل 2011، اقترحت إثيوبيا إنشاء لجنة ثلاثية، أدت فيما بعد إلى إنشاء لجنة خبراء دولية. وشكلت لجنة الخبراء الوطنيين الثلاثية، ومجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة المؤلفة من خبراء وطنيين، والاجتماع السداسي الأطراف (وزراء الخارجية والمياه) واجتماع الأطراف التسعة (وزراء الخارجية والمياه ورؤساء الاستخبارات)، ومؤتمرات القمة الثلاثية لرؤساء الدول والحكومات، وتم التوقيع على إعلان المبادئ لتيسير الحوار الثلاثي بشأن سد النهضة. والمبادرات الإثيوبية غير المسبوقة هي التي أسفرت عن تشكيل هذه المنابر الثلاثية في حوض النيل.

## ألف - لجنة الخبراء الدولية

26 - شكلت لجنة الخبراء الدولية لاستعراض وثائق تصميم ودراسة سد النهضة؛ وإتاحة تبادل المعلومات بطريقة شفافة؛ والسعي لفهم الفوائد التي تعود على البلدان الثلاثة والتكاليف التي ستقع عليها فضلا عما سيخلفه السد من آثار، إن وجدت، على مصر والسودان. وكان الهدف هو بناء الثقة بين جميع الأطراف. وكانت اللجنة تتألف من خبيرين من كل بلد من البلدان الثلاثة وأربعة خبراء دوليين من ألمانيا وجنوب أفريقيا وفرنسا وبريطانيا. ونظرت اللجنة في أكثر من 150 وثيقة عن تصميم ودراسة سد النهضة قدمتها إثيوبيا وقدمت تقريرها النهائي إلى وزراء المياه في 31 أيار/مايو 2013.

27 - وخلصت لجنة الخبراء الدولية، في تقريرها النهائي الذي اعتمد بتوافق الآراء، إلى أن تصميم وبناء سد النهضة مطابق للمعايير الدولية. وأوصت اللجنة أيضا بأن تجري إثيوبيا ومصر والسودان دراستين إضافيتين هما نمذجة محاكاة موارد الطاقة الكهرومائية/الموارد المائية على مستوى شرق النيل، وتقييم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي العابر للحدود. وخلافا لتأكيدات مصر، لم تكن التوصية بإجراء الدراساتين ناجمة لتقييم سلبي للسد من جانب اللجنة. بل كان هدف الدراساتين هو تقييم أثر السد، إن وجد، استناداً إلى بيانات أولية تم الحصول عليها من مصر والسودان.

28 - وأعلنت إثيوبيا والسودان قبولهما تقرير لجنة الخبراء الدولية. إلا أن كبار المسؤولين المصريين بدؤوا، بعد أن اعتمد خبراءهم التقرير، في إصدار تصريحات عدائية ضد السد، مهددين بوقف بنائه. وأدى ذلك إلى تأخير إجراء المزيد من المشاورات لمدة خمسة أشهر.

29 - ومع ذلك، نفذت إثيوبيا توصيات لجنة الخبراء الدولية. وكما يتبين من المادة الثامنة من إعلان المبادئ، أعربت مصر والسودان عن تقديرهما لإثيوبيا لتنفيذها التوصيات بحسن نية. وتطبيقاً لنموذج عقد الأعمال الهندسية والمشتريات والتشييد لمشروع سد النهضة، تنفذ توصيات اللجنة على مستويات مختلفة من التصميم والتشييد. ومع أن هذه هي الحقيقة، ما زالت مصر تقدم تفسيراً مشوهاً لتقرير لجنة الخبراء الدولية في محاولة لتقويض سد النهضة.

## باء - لجنة الخبراء الوطنيين الثلاثية

30 - على الرغم من الجهود المصرية الرامية إلى تعطيل العملية الثلاثية، واصلت إثيوبيا تصميمها على بناء الثقة. ففي آب/أغسطس 2014، أنشئت لجنة الخبراء الوطنيين الثلاثية المؤلفة من 12 خبيراً - أربعة من كل بلد من البلدان الثلاثة. وكلفت اللجنة بتوجيه ومتابعة إجراء الدراسات اللتين أوصت بهما لجنة

الخبراء الدولية. ومنذ إنشاء لجنة الخبراء الوطنيين الثلاثية، عُقد أكثر من 17 اجتماعاً للجنة الثلاثية و/أو اجتماعاً وزارياً على أساس التناوب في أديس أبابا والقاهرة والخرطوم. ومع ذلك، كان التقدم بطيئاً خلال عملية لجنة الخبراء الوطنيين الثلاثية بسبب استمرار أحيال التعطيل التي كانت تتبعها مصر في كل مرحلة من مراحل عمليات التشاور.

31 - وخلال تكليف الخبير الاستشاري بإجراء الدراستين اللتين أوصت بهما لجنة الخبراء الدولية، أصرت مصر على أن يكون لها، خلافاً للإجراءات المتفق عليها، خبير استشاري من اختيارها كخبير استشاري فرعي. وفي إظهار واضح لحسن النوايا، وافقت إثيوبيا على إشراك الخبير الاستشاري الذي اختارته مصر. ومع ذلك، لم يكن الخبير الاستشاري مستعداً للعمل وفقاً للاختصاصات وانسحب. ومرة أخرى، وخلافاً للمألوف، أصرت مصر على الاستعانة بشركة أخرى كخبير استشاري فرعي. وقد أخرجت هذه الطلبات غير المعهودة والأحادية الجانب لمصر التقدم عدة أشهر. ومع ذلك، قبلت إثيوبيا طلب مصر بقصد التعجيل بالعملية.

32 - وبعد بدء الدراستين وتقديم مشروع التقرير التمهيدي للخبير الاستشاري، عطلت مصر العملية مرة أخرى لأكثر من سنتين بعرقلة بحالة تعليقات البلدان الثلاثة إلى الخبير الاستشاري. وأدى هذا التأخير والتأخيرات التي سبقته إلى تعطيل لجنة الخبراء الوطنيين الثلاثية عن أداء مهامها. بل لقد مُنعت البلدان من إجراء الدراسات المشتركة.

33 - وعلاوة على ذلك، كانت مصر تصرّ على أن يكون خط الأساس لتقييم الأثر هو الاستخدام المائية الراهنة لمصر، التي تدعي أنها تشكل "الحق التاريخي" للبلد. ويستند هذا الادعاء إلى معاهدتين نواتي أساس استعماري (1929 و 1959) ليست إثيوبيا طرفاً فيهما. وإثيوبيا ليست ملزمة بهاتين المعاهدتين ولا تعترف بهما. وقد احتجت مصر ولا تزال تحتج بـ "الحقوق التاريخية والاستخدامات الراهنة للمياه" - وهو مجرد تأكيد غريب عن القوانين الدولية للمياه. ومنذ الخمسينيات، تعرب إثيوبيا باستمرار عن اعتراضها على مشاريع التطوير المائي المصرية، التي بنيت دون التشاور بشأن أثرها على بلدان المنبع المشاطئة. ولذلك، لا يمكن استخدام "الاستخدام الراهن للمياه" في مصر كخط أساس لدراسة تقييم أثر سد النهضة.

34 - إن مصر، بسعيها إلى حماية الوضع الراهن الجائر في حوض النيل، تمنع أساساً أي استخدام للمياه من جانب بلدان مشاطئة أخرى. إنه انتهاك صارخ للقانون الدولي وظلم صُراح ترتكبه مصر من خلال الضغط من أجل أن يكون ما تدعيه لنفسها من "حق تاريخي واستخدام راهن" أساساً لتحديد أثر سد النهضة.

#### جيم - مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة

35 - نظراً لعدم إحراز تقدم في الدراستين اللتين أوصت بهما لجنة الخبراء الدولية (على النحو المبين أعلاه)، اقترحت إثيوبيا في رسالة مؤرخة 5 شباط/فبراير 2018 إنشاء مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة المؤلفة من خمسة علماء من إثيوبيا والسودان ومصر. وأنشئت تلك المجموعة اعتباراً من 15 أيار/مايو 2018 بقرار من اجتماع الأطراف التسعة في أديس أبابا. وقد كُلفت المجموعة بإجراء دراسات علمية وتقديمها إلى وزراء المياه كي يُهتدى بها لدى ملء سد النهضة وتشغيله سنوياً تشيئاً مع إعلان المبادئ.

36 - وبعد عقد أربعة اجتماعات وإجراء النمذجة والتحليل القائم على السيناريوهات، قدمت مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة تقريرها إلى وزراء المياه في البلدان الثلاثة في اجتماع عُقد في 25 أيلول/

سبتمبر 2018 في أديس أبابا. واستعرض الوزراء التقرير وحلوا مسائل لم تحسمها مداورات الخبراء الفنيين في البلدان الثلاثة. وأعد بصورة مشتركة محضر متفق عليه للاجتماع يشير إلى توافق آراء الوزراء بشأن الملء الأول لسد النهضة وتشغيله سنويا. وفي حين أن إثيوبيا والسودان كانتا على استعداد للتوقيع، رفضت مصر في اللحظة الأخيرة مشيرة إلى الحاجة إلى التشاور مع السلطات العليا في القاهرة.

37 - ويهدف استئناف المفاوضات، استضاف رئيس الوزراء أبي أحمد اجتماعا مع رئيسي دولة مصر (عبد الفتاح السيسي) والسودان (عمر حسن البشير) في مكتبه في 10 شباط/فبراير 2019. وخلال هذا الاجتماع، أوعز الزعماء الثلاثة إلى مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة بعقد الاجتماعات المتبقية، ودعوا وزراء المياه إلى تقديم تقرير عما تنتهي إليه.

38 - وعلى عكس توجيهات الزعماء الثلاثة، قدم وزير الموارد المائية والري في مصر في 1 آب/أغسطس 2019 وثيقة بعنوان "الاقتراح المصري بشأن الجوانب الفنية للاتفاق المتعلق بملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير" إلى نظيره الإثيوبي. وبدلا من الاستفادة من التقدم الذي أحرزته مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة، جاء تقديم مصر هذا الاقتراح من جانب واحد كنوع من التحايل على آليات التعاون الجارية ومخرجاتها. وقد عطل ذلك العملية وكشف عن عدم التزام مصر بالتفاوض بنية صادقة.

39 - وقد تعمدت مصر، في الوثيقة المذكورة، تجميع كل الاقتراحات غير المتوازنة التي رفضت على مختلف المستويات في المفاوضات. وتضمنت الوثيقة، من بين عدة تفاصيل أخرى مرفوضة، قواعد تُبقي على التدفق الطبيعي كما هو (بما يحول دون أي أعمال تطوير حالية أو مقبلة في بلدان المنبع)، والتصريف المضمون للمياه (على الرغم من التقلبات الهيدرولوجية)، والإبقاء على منسوب مياه السد العالي في أسوان على ارتفاع 165 متراً فوق مستوى سطح البحر (في حين أن إثيوبيا لا تملك السيطرة على العوامل التي تحدد مستوى مياه السد العالي)، وفتح مكتب في سد النهضة للإدارة المشتركة (تعدُّ على سيادة إثيوبيا). ثم شرعت مصر في حملات دبلوماسية وأخرى واسعة النطاق للضغط على إثيوبيا لقبول طرحها. وعلى الرغم من جهود مصر لتعطيل العملية، اضطرت البلدان الثلاثة إلى العودة إلى آليات مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة. وقد أهدر بسبب هذه الإجراءات التعويقية جزء لا يقدر بثمن من وقت المفاوضات.

40 - وخلال الاجتماعات اللاحقة التي عقدت في القاهرة (15 و 16 أيلول/سبتمبر 2019) والخرطوم (من 30 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، بذلت إثيوبيا والسودان جهودا متكررة لدفع العملية إلى الأمام. ورغبت إثيوبيا والسودان، إذ وجدتا سببا للتفاوض في النتائج التي انتهت إليها مجموعة العمل البحثية المستقلة، في تمكين المجموعة من مواصلة عملها استنادا إلى نقاط المناقشة المتفق عليها سابقا. ومع ذلك، فإن نهج مصر المتصلب المتمثل في "الاتفاق على كل شيء أو لا اتفاق" حال دون قيام المجموعة البحثية العلمية المستقلة بتحليل المسائل ووضع سيناريوهات للملء الأول والتشغيل السنوي للسد. ولم تتمكن المجموعة حتى من إعداد تقرير عن عملها وتقديمه إلى وزراء المياه. وفي نهاية المطاف، أدى طلب مصر المتعنت إشراك أطراف ثالثة إلى وقف عمل المجموعة.

41 - إن مصر هي المسؤولة وحدها عن تعطيل الحوار الثلاثي وانعدام فعاليته. وجميع التأخيرات والصعوبات التي واجهتها المفاوضات هي من صنع مصر.

## دال - إشراك مراقبين في المفاوضات

- 42 - طلبت مصر بشكل أحادي من حكومة الولايات المتحدة المشاركة في المفاوضات المتعلقة بسد النهضة. وانطلاقاً من حسن النوايا وإبداءً للمرونة، وافقت إثيوبيا، بوصفها مالكة السد، على الاستجابة لمطالب مصر المستمرة ووافقت على أن تكون الولايات المتحدة والبنك الدولي مراقبين.
- 43 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اجتمع وزراء الخارجية والمياه في البلدان الثلاثة في واشنطن العاصمة مع وزير خزانة الولايات المتحدة ورئيس البنك الدولي واتفقوا على استئناف اجتماعات المجموعة البحثية العلمية المستقلة الأربعة المتبقية على مستوى وزراء المياه مع "حضور حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي بصفة مراقب".
- 44 - وعُقدت أربعة اجتماعات فنية على المستوى الوزاري في أديس أبابا (15 و 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، والقاهرة (2 و 3 كانون الأول/ديسمبر 2019)، والخرطوم (21 و 22 كانون الأول/ديسمبر 2019)، وأديس أبابا (8 و 9 كانون الثاني/يناير 2020). ومع أن مصر أصرت على أن الاجتماعات التي تعقد بعد 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 يجب أن تبدأ من الصفر (دون الإشارة إلى المناقشات والنتائج السابقة)، فقد تم التوصل إلى اتفاق على الاستمرار من حيث توقفت المداولات الفنية.
- 45 - وفي البداية، ساعدت مشاركة المراقبين على تركيز الاجتماع. وتوصلت الأطراف الثلاثة أيضاً إلى توافق في الآراء على مبدأي ملء السد (أ) الملء خلال شهري تموز/يوليه وأب/أغسطس، وحتى أيلول/سبتمبر خلال السنوات المطيرة (ب) ملء السد على مراحل استناداً إلى الجدول الزمني الذي وضعته إثيوبيا لملئه. ووقع الوزراء محضر اجتماعهم في أديس أبابا (15 و 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019) واتفقوا على استخدام مخرجات الاجتماع كوثيقة عمل في المناقشات المقبلة.
- 46 - ومع ذلك، وفي أعقاب الاجتماع الثاني الذي عقد في القاهرة في يومي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، رفضت مصر، جرياً على ما دأبت عليه، التوقيع على محضر الاجتماع الذي وقعته كل من إثيوبيا والسودان. ونتيجة لذلك، لم يحرز أي تقدم ملموس في المفاوضات.
- 47 - واجتمع وزراء الخارجية والمياه مرة أخرى في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 15 كانون الثاني/يناير في مكتب وزير خزانة الولايات المتحدة. وفضلاً عن ذلك، عُقد اجتماعان في واشنطن العاصمة في الفترة من 28 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020 و 12 و 13 شباط/فبراير 2020. بيد أنه في نهاية الاجتماعين اللذين عقدا في واشنطن العاصمة، ظل هناك عدد من المسائل المعلقة التي كانت تتطلب مواصلة المفاوضات بين البلدان الثلاثة.
- 48 - وخلال الاجتماع الأخير الذي عقد في واشنطن العاصمة في يومي 12 و 13 شباط/فبراير 2020، اقترح المراقبان صياغة "نص قانوني بشأن المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالملء الأول والتشغيل السنوي لسد النهضة". ورفضت إثيوبيا العرض لأسباب إجرائية وموضوعية على السواء، وأبلغت ذلك رسمياً إلى المراقبين.
- 49 - وعلى الرغم من طلب إثيوبيا تأجيل اجتماع كان مقرراً عقده في يومي 27 و 28 شباط/فبراير 2020، فقد أجريت مشاورات مع مصر والسودان في غياب إثيوبيا. وعلمت إثيوبيا أن مصر قد وقعت



بالأحرف الأولى على وثيقة أعدها المراقبان. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنه لا توجد وثيقة قانونية متفق عليها. وقد رفضت إثيوبيا مخرجات اجتماع 27 و 28 شباط/فبراير 2020.

50 - وفي الاجتماعات السابقة، كانت هناك خلافات لم تحلَّ بعد بشأن مسائل ذات أهمية أساسية لها عواقب بعيدة المدى على مصالح إثيوبيا وتتعارض مع إعلان المبادئ. وتشمل هذه المسائل ما يلي: أولاً، الحد بشدة من قدرة السد على توليد الكهرباء؛ ثانياً، وضع قواعد غير عملية لملء السد وتشغيله تخالف الممارسات المقبولة؛ ثالثاً، تجاوز نطاق المفاوضات بشأن سد النهضة وإعاقة حقوق الأجيال الحالية والمقبلة من خلال تقليص التنمية في بلدان المنبع؛ رابعاً، تقييد حق إثيوبيا السيادي في تشغيل سددها الخاص بها؛ خامساً، طرح اتفاق لتقاسم المياه يهمل اتفاق الإطار التعاوني ويتجاهل حقوق البلدان الأخرى المشاطئة لنهر النيل التي يبلغ مجموع سكانها أكثر من 250 مليون نسمة.

#### رابعا - إثيوبيا تواصل التمسك بتعددية الأطراف

51 - إن إثيوبيا، بوصفها العضو الأفريقي الوحيد في عصابة الأمم، وعضوا مؤسساً للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي وعدة منظمات إقليمية ودولية أخرى، وأكبر مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، هي النموذج الجدير بالاحترام في مجال تعددية الأطراف.

52 - ففيما يتعلق بحوض النيل، تعمل إثيوبيا باستمرار مع البلدان المشاطئة الأخرى لتعزيز التعاون وإنشاء آلية إقليمية على نطاق حوض النيل. وقد كانت إثيوبيا في طليعة الساعين إلى إنشاء مبادرة حوض النيل في عام 1999. وقد أنشئت المبادرة بهدف "تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة من خلال الاستخدام العادل للموارد المائية المشتركة لحوض النيل والاستفادة منها". وفي حين أن المبادرة هي الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تهدف إلى الجمع بين كل البلدان المشاطئة لنهر النيل من أجل التنمية المشتركة، فقد انسحبت مصر من عضويتها في عام 2010. كما أن مصر لا تكل في عرقلة المساعدة الدولية المقدمة لمبادرة حوض النيل.

53 - وإثيوبيا دولة طرف في اتفاق الإطار التعاوني بشأن حوض النيل. وقد وقعت على الاتفاق ستة وصدقت عليه أربعة من البلدان المشاطئة. ويكرس اتفاق الإطار التعاوني المبادئ الأساسية لاستخدام نهر النيل وينشئ لجنة حوض نهر النيل. واتفاق الإطار التعاوني هو نتيجة مفاوضات استمرت ثلاثة عشر عاماً وشاركت فيها مصر وهو الاتفاق الوحيد الذي تم التفاوض عليه على نحو متعدد الأطراف بشأن حوض النيل. ولم توقع مصر بعد على اتفاق الإطار التعاوني، الذي ينتظر تصديق آخرين لبدء نفاذه.

54 - وفيما يتعلق بسد النهضة، فإن إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في 23 آذار/مارس 2015، هو الأداة الوحيدة التي توفر الأساس للمشاورات الثلاثية بشأن السد. ومما يدل أيضاً على التزام إثيوبيا بالتعاون لإنشاء منابر تعاون ثلاثية، منها لجنة الخبراء الدولية، ولجنة الخبراء الوطنيين الثلاثية، والاجتماع السادس الأطراف، واجتماع الأطراف التسعة، ومجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة.

55 - وقد دعت إثيوبيا إلى إنشاء وتعزيز آلية إقليمية بشأن نهر النيل وإلى برنامج للتشاور يخص سد النهضة، وبذلت جهوداً دؤوبة في سبيل ذلك. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن إثيوبيا لا تتبع النهج المصري الانفرادي الذي حرم البلدان المشاطئة الأخرى من حقوقها الأساسية. فقد تجاهلت مصر، تماشياً مع نهجها الانفرادي، اعتراضات إثيوبيا في السنوات 1956 و 1957 و 1980 و 1997 على معاهدة لتخصيص

المياه استبعدت إثيوبيا، وعلى إنشاء هياكل أساسية لتنمية الموارد المائية مُهدرة للمياه، بما في ذلك نقل مياه النيل بعيداً عن حوض النهر.

#### خامساً - العوائق الشاملة

56 - يتعلق التفاوض على سد النهضة بالجوانب الفنية لملء السد وتشغيله. وهو ليس تفاوضاً بشأن معاهدة لتخصيص المياه. وعدم وجود معاهدة إطارية على نطاق الحوض بشأن تخصيص المياه يؤدي إلى تعقيد المفاوضات الفنية. ولا سبيل إلى حل هذه المشكلة إلا إذا التزمت جميع الدول المشاطئة بالتوصل إلى اتفاق عادل يستند إلى مبادئ مقبولة بشأن استخدام المجاري المائية العابرة للحدود على النحو المنصوص عليه بوضوح في اتفاق الإطار التعاوني.

57 - وقد بذلت إثيوبيا جهوداً استثنائية لتلبية مطالب مصر التي لا تنتهي وسلوكها الذي لا يمكن التنبؤ به. ومع ذلك، لا يمكن لإثيوبيا أن تقبل الطرح الجائر المتمثل في "الحق التاريخي والاستخدامات الراهنة" الذي تقدمت به مصر. فهذا المفهوم غير معترف به بموجب القوانين الدولية للمياه. كما أنه يحرم بلدان المنبع المشاطئة من الحق في استخدام مياه النيل.

58 - وتجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا اعترضت على أعمال التطوير الضخمة في مجال المياه في مصر، التي جرت دون أي مشاورات مع بلدان المنبع المشاطئة لنهر النيل. فقد صمّم المسؤولون الحكوميون المصريون آذانهم عن الرسائل التي أرسلت إلى مصر والمجتمع الدولي في السنوات 1956 و 1957 و 1980 و 1997. وفي الرسالة التي أرسلت إلى مصر في آذار/مارس 1997 وأرسلت نسخة منها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى منظمة الوحدة الأفريقية والبنك الدولي، أوضحت إثيوبيا أنه "... مثلما لا تعترف إثيوبيا بأن لاتفاق عام 1959 أي تأثير على حصتها في مياه النيل، فإنها، وبأقصى قدر من الحسم، لا تعترف بأن لمشروع توشكى وترعة السلام أي تأثير على ما يشكل حالياً - وسيظل يشكل دائماً - نصيبها العادل والمشروع والمنصف من مياه النيل".

59 - إن رفض الحكومة المصرية وعدم رغبتها في التوصل إلى اتفاق، ومحاولات منع البلدان المشاطئة الأخرى من الحصول على التمويل لمشاريع التطوير في مجال المياه، وحملات التضليل التي لا هوادة فيها، ومحاوله إضعاف مبادرة حوض النيل، كلها نابعة من رغبة مصر المطلقة في الحفاظ على احتكارها لنهر النيل. وسبب التأخيرات والعقبات التي تعترض إجراء الدراسات المشتركة والاتفاق على المبادئ التوجيهية والقواعد الخاصة بالملء الأول لسد النهضة وتشغيله سنوياً هو جهود مصر الرامية إلى الحفاظ على "الحق التاريخي والاستخدام الراهن" لمصر.

60 - وستصبح مصر شريكاً قيماً في الآلية الإقليمية إذا توخت الإنصاف وتخلت عما تزعمه لنفسها من "حقوقها التاريخية واستخدامها الراهن"، التي تخصص حصصاً صفرية لبلدان المنبع المشاطئة، بما فيها إثيوبيا.

#### سادساً - اتفاق الإطار التعاوني لحوض نهر النيل

61 - لا يمكن التوصل إلى حل مستدام للمشاكل المرتبطة باستخدام نهر النيل إلا من خلال معاهدة على نطاق الحوض تكفل المنفعة المتبادلة لجميع البلدان المشاطئة. وإثيوبيا دولة طرف في اتفاق الإطار التعاوني

لحوض نهر النيل الذي وقعته ست بلدان مشاطئة. ويكرس اتفاق الإطار التعاوني المبادئ الأساسية لاستخدام نهر النيل وينشئ لجنة حوض نهر النيل.

62 - وبعد تصديق بلدين آخرين (صدقت إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا بالفعل) ستمكن بلدان الحوض من الاتفاق على ترتيبات شاملة بشأن استخدام المياه. وإثيوبيا ملتزمة بنجاح هذا المسعى المتعدد الأطراف. وعلى الرغم من أن مصر تفاوضت على اتفاق الإطار التعاوني، فقد رفضت التوقيع عليه لأن الوثيقة لا تعترف بالمعاهدات القائمة على الاستعمار التي خصصت كامل تدفق نهر النيل لمصر والسودان.

63 - ونهر النيل له إمكانات هائلة تؤهله ليصبح نهرا للتعاون والتكامل الاقتصاديين في المنطقة. وتقع على عاتق مصر مسؤولية تاريخية عن الانضمام إلى اتفاق الإطار التعاوني وإبرام اتفاق عادل لتخصيص المياه. وينبغي لمصر أيضا أن تضطلع بدور بناء نحو تحقيق أقصى قدر من تدفق النهر بما يحقق فوائد مشتركة ومستدامة لبلدان الحوض وشعوبها.

## سابعاً - خاتمة

64 - تؤكد إثيوبيا مجددا التزامها الراسخ بمبادئ الانتفاع المنصف والمعقول وعدم التسبب في ضرر ذي شأن. وإثيوبيا لها حق مشروع في ملء سدها الكهرمائي وفقا لخطة الملء المرحلية التي قدمت إلى مصر والسودان.

65 - وإذ تشدد إثيوبيا على الفرص التي لا مثيل لها السانحة للتعاون ومعالجة المسائل التي لم تحلّ بعد، عن طريق الحوار، فإنها تهيب بالمجتمع الدولي أن يشجع جمهورية مصر العربية على ما يلي:

- مواصلة المفاوضات الثلاثية بشأن المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالملء الأول لسد النهضة وتشغيله سنويا بروح من حسن النوايا والتوصل إلى اتفاق يحقق منافع متبادلة.
- التخلي عن إصرارها على الحفاظ على ما تزعمه لنفسها من "حقوقها التاريخية واستخدامها الراهن"، والكف عن جهودها الدؤوبة لتسييس وتدويل ما تبقى من المفاوضات الفنية.
- التوقيع والتصديق على اتفاق الإطار التعاوني من أجل إقامة تعاون حقيقي من أجل الاستخدام العادل والمعقول لمياه النيل بما يحقق منافع مشتركة لجميع بلدان الحوض.